



## وقائع إنسانية عن منطقة غور الأردن والبحر الميت

شباط/فبراير 2012

### حقائق سريعة

- تغطي منطقة البحر الميت وغور الأردن حوالي 30 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، ويقطنها قرابة 60 ألف فلسطيني.
- 87 بالمائة من الأراضي مُستَفة منطقة "ج" وعمليا تكاد كلها تكون محظورة على الفلسطينيين، فهي مخصصة لاستخدام الجيش الإسرائيلي، أو تقع تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية.
- بالإضافة، هناك ما نسبته 7 بالمائة من المنطقة تقع رسميا في المنطقة "ب" ولكن يُحظر فيها التطوير، فهي مخصصة كمحمية طبيعية حسب اتفاقية واي ريفر في العام 1998.
- يقطن حوالي ربع الفلسطينيين في منطقة غور الأردن والبحر الميت في المنطقة "ج"، منهم 7,900 من البدو والرعاة، ويقدم 3,400 كليا أو جزئيا في مناطق عسكرية مغلقة، ويجابهون خطر الطرد الإجباري.
- يوجد هناك 37 مستوطنة إسرائيلية يسكنها 9,500، والتي أنشئت بشكل يتنافى مع القانون الدولي.
- في العام 2011، هدمت السلطات الإسرائيلية ما يزيد على 200 بناء يملكه الفلسطينيون في المنطقة، مما أدى إلى تشريد حوالي 430 شخصا، والتأثير على سبل المعيشة لـ 1,200 آخرين.
- ينحدر مستوى استهلاك المياه للفرد في معظم المجتمعات الرعوية هناك إلى 20 ليتر في اليوم، مقارنة بالمعدل العام الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والبالغ 100 ليتر في اليوم، بينما يصل الاستهلاك للفرد للمياه في المستوطنات الإسرائيلية إلى 300 ليتر في اليوم.
- يقتصر الوصول إلى المنطقة عبر ستة طرق، تسيطر الحواجز الاسرائيلية على أربعة منها، مما يحد إلى حد كبير من حركة السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية.
- إذا نال الفلسطينيون حق الوصول إلى 50 ألف دونم من الأراضي غير المزروعة (12,500 هكتار أو ما يعادل 3.5 بالمائة من مساحة المنطقة (ج)، قد يكون العائد عليهم مليار دولار في العام (البنك الدولي).

بينما تمكنت المستوطنات الإسرائيلية في الأثناء من تطوير زراعة ومشروعات تجارية في مجال المعادن والسياحة وقطاعات أخرى مربحة للغاية.

4. يجابه آلاف من الفلسطينيين في المنطقة خطر التشريد القسري، وهذا ناجم عن تضافر عدة عوامل بما فيها هدم البيوت، الطرد القسري من المناطق العسكرية المغلقة وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية نتيجة الحجم الكبير للقيود الإسرائيلية.

5. حسب القانون الدولي فإن على إسرائيل، باعتبارها قوة محتلة، حماية المواطنين المدنيين، وإدارة المنطقة بما يخدم مصالحهم، وهذا يشمل احترام حقوقهم الإنسانية وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية. إن هدم المنازل، وكذلك نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال أمور محظورة تماما ويجب أن يتوقف العمل بها.

1. معظم منطقة غور الأردن والبحر الميت غير متاحة للفلسطينيين سواء للسكن أو التطوير أو المنفعة الاجتماعية، بسبب عدم إمكانية الحصول على تراخيص للبناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية، بما في ذلك بناء المساكن والبنية التحتية للخدمات الأساسية، كالمدارس والطرق أو شبكات المياه، علاوة على قيود مفروضة على الوصول إلى المناطق الزراعية والرعوية.

2. وصول الفلسطينيين إلى غور الأردن وخروجهم منه مقيد إلى أبعد الحدود بعشرات من الحواجز والعوائق على الطرق والخنادق، مما يسهم في المزيد من تجزئة الضفة الغربية. أعاققت هذه القيود وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الرعوية والخدمات وأسواق المنتجات الزراعية وزعزعت أيضا الروابط العائلية والاجتماعية.

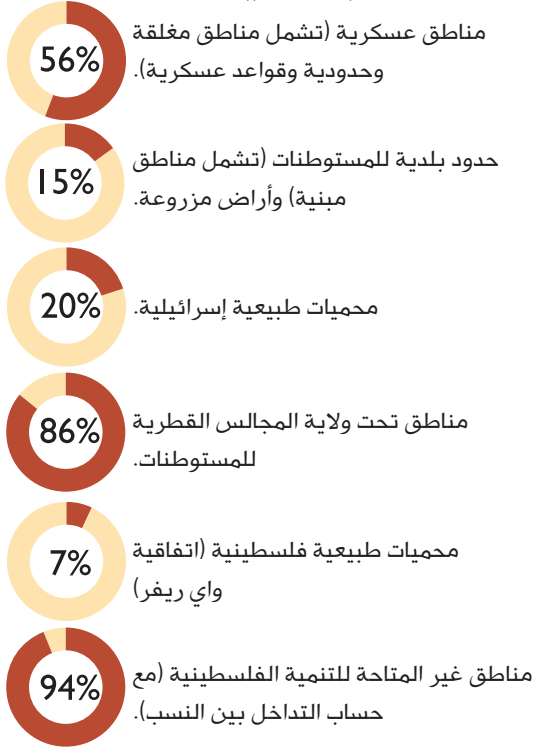
3. كبحت قيود الوصول إلى طرق المواصلات، والأراضي الزراعية، ومصادر المياه، قطاع الزراعة الفلسطيني. كما حال حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى شاطئ البحر الميت دون تنمية مصدر هام ومحتمل للدخل والتشغيل.



Scan it!  
with QR reader App

شباط/فبراير 2012

## تقسيم الأراضي في غور الأردن والبحر الميت



يستطيع الفلسطينيون غير القاطنين في منطقة غور الأردن والبحر الميت عبور هذه الحواجز مشياً على الأقدام أو بواسطة وسيلة نقل عامة. وتخضع حركة الناقلات الفلسطينية التجارية للتنسيق المسبق.

